«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

محمد جمال باروت

مثّلت الحركة الصهيونيّة ترجمةً قوميّةً يهوديّةً خاصةً أو استيطانيّة لحلّ «المشكلة اليهوديّة» على أساس مفهوم الدولة ـ الأمة الأوروبيّ في عصر القوميّات في القرن التاسع عشر. وقامت، منذ انطلاقها في مؤتمر بال ١٨٩٧، بمحْورة كلّ فعّاليّاتها على إقامة دولة يهوديّة على «أرض إسرائيل.» وقد تَمثّل جوهرُ الانقلاب الذي أحدثتْه الصهيونيّةُ في العالم اليهوديّ في القطيعة الجذريّة مع الرؤيتيْن الأساسيّتيْن السائدتيْن آنذاك فيه ـ وهما الرؤيةُ الاندماجيّة التنويريّة التي تَطْرح حلَّ المشكلة اليهوديّة باندماج اليهود في المجتمعات الأوروبيّة الجديدة، والرؤيةُ التقليديّة التوراتيّة الخلاصيّة التي تَرْهن خلاصَ اليهود وعودتَهم إلى فلسطين بظهور المسيح المنتظر. فقد ردّت الصهيونيّةُ على الرؤية الأولى بطرح قيام الدولة اليهوديّة في فلسطين كحلٍّ لـ «المشكلة اليهوديّة،» في حين ردّت على الرؤية الثانية بتحويل نظرية الخلاص اليهوديّ من السماء إلى الأرض ـ أيْ من الله إلى حركة العمل الاستيطانيّة.

يَكْمن هنا المضمونُ الدنيويّ للحركة الصهيونيّة، وقد تمّت صياغتُه تحت مفهوم «العودة إلى التاريخ.»[١] غير أنّ التصور الأساسيّ المشتقّ من «وعي العودة» هذه هو إلغاءُ تاريخ الأرض نفسها؛ وهو ما يفسِّر أنّ الكثير من المؤرِّخين الصهيونيّين وعلماء التوراة يبدأون البحثَ في تاريخ إسرائيل بقسمٍ عنوانُه «أرضُ إسرائيل،» وتكون الأرضُ هنا قاحلةً ومهجورةً وخاليةً لتصبح خصبةً ومزدهرةً وآهلةً بواسطة إسرائيل.[٢] يقول كركوتسكين: «تجلّت العودة إلى التاريخ في محاولة قطع الهويّة اليهوديّة عن الوجود الفلسطينيّ وعن المصير الفلسطينيّ. فلم يعد هناك مكان لثقافة البلاد ورغبات سكانها؛ لقد ظلّوا خارج التاريخ.»[٣] إنّ إدخال «السكان المحليّين» في التاريخ يبدأ، إذن، مع الاستيطان اليهوديّ؛ وهو ما نجد تعبيرًا نموذجيّاً عنه في كتابات شلومو أفنيري الذي يرى في ضوء تأويله الهيغليّ لماركس أنّ هذا الاستيطان لم يكن انتدابًا بل كان استيطانًا في قلب المنطقة العربيّة «الهمجيّة» و«الآسيويّة،» وأنّه هو الذي أَطْلق عمليّةَ «التحديث.» ومن هنا تتأتّى السمةُ «التقدُّميّة» للاستيطان اليهوديّ المجسِّد للقوميّة اليهوديّة التي يرى أفنيري أنّها «هي وحدها جذريّة وتقدُّميّة حقّاً.»[٤] وأمّا الفلسطينيُّون فلم يصيروا قوميّة إلاّ بواسطة هذا الاستيطان!

---

١ ـ يمكن العودة إلى حاجيت ليفسكي ومتنياهو مينتس، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» مجلة **مختارات إسرائيليّة**، الأعداد ٧١ و٧٢ و٧٣، نوفمبر/ديسمبر ٢٠٠٠ ويناير ٢٠٠١؛ وكذلك إلى دراسة آمنون راز ـ كركوتسكين، «العودة إلى طريق الخلاص،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٠، اكتوبر ٢٠٠٠؛ وشلوميت فلكوب، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧١، نوفمبر ٢٠٠٠؛ وإيلي لدر هندلر، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» ويوناتان فرنكل، «العودة إلى التاريخ كقضيّة في التاريخ اليهوديّ: ثائرون يهود في الحركات الاشتراكيّة العامة،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٢، ديسمبر ٢٠٠٠.

٢ ـ نور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيّون: سياسة التوسع** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ٢٠٠١)، ص ٥. وقد استخدم إسحق شامير في كلمته أمام مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) هذه الترسيمة الاستشراقيّة بامتياز.

٣ ـ كركوتسكين، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

٤ ـ بريان تيرنر، **ماركس ونهاية الاستشراق**، ترجمة يزيد صايغ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربيّة، ١٩٨١).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

لم تَنْظر الصهيونيّة إلى العرب في فلسطين كشعب بل كـ «سكّان محليّين» صَدَفَ أن وُجدوا فيها. غير أنها لم تواجِه «المشكلة العربيّة» إلا مع تشميل عصبة الأمم المتحدة لوعد بلفور (٢٩ ت٢، ١٩١٧) في صكّ الانتداب البريطانيّ على فلسطين (٢٤ تموز ١٩٢٢)، الذي نَصَّ على اعتماد «وكالة يهوديّة» تساعد الانتدابَ على إقامة الوطن القوميّ اليهوديّ. وقد طالبتْ بعثةُ المنظّمة الصهيونيّة برئاسة وايزمن مؤتمرَ الصلح في باريس (١٩١٩) بأن تكون «فلسطين يهوديّةً بقَدْر ما إنّ إنكلترة إنكليزيّة.»[١] وأدّت مسارعةُ البريطانيّين بتشكيلِ إمارةٍ عربيةٍ في شرق الأردن إلى إحداث أول صَدْعٍ من نوعه في الاجتماع الاستيطانيّ اليهوديّ بين الصهيونيّة العمّاليّة اليساريّة، والصهيونيّة اليمينيّة التي دعت إلى «تصحيح» الانتداب وجعلِه يَشْمل الأردن. وفي حين ارتضت الصهيونيّةُ العمّاليّةُ بحدود فلسطين الانتدابيّة، من دون التخلّي عن «حقّها» في كامل «أرض إسرائيل الكبرى،» فإنّ التصحيحيّين اليمينيّين بقيادة جابوتنسكي (١٨٨٠ ـ ١٩٤٠) رَفَضوا هذه البراغماتيّة اليساريّة. وفي حين انطلقتْ حركةُ العمل من إمكانيّة حلّ «المشكلة العربيّة» عبر نسج علاقات «إخاء» ما بين العامل (المستوطِن) اليهوديّ والعامل العربيّ، فإنّ الصهيونيّة اليمينيّة التصحيحيّة دعت إلى حلّ هذه «المشكلة» عبر الترانسفير (الترحيل) القسريّ أو الرضائيّ، وذلك من خلال تبادل السكّان مع الدول العربيّة، أو إقامةِ سور حديديّ ما بين المستوطنات وبينهم. ولقد كتب جابوتنسكي منذ العشرينيّات «أنّ الاستعمار لا يستطيع الاستمرار والتطوّر إلا بحماية قوة مستقلّة عن السكان المحليّين ـ سور حديديّ لا يمكن للسكّان الأصليّين أن يخترقوه...»[٢] غير أنّ الوكالة اليهوديّة التي تسيطر عليها الصهيونيّةُ اليساريّةُ ممثَّلةً بقطبها «ماپاي» أَجمعتْ في عام ١٩٣٨ على تبنّي سياسة الترانسفير. ومنذ ذلك العام على الأقلّ باتت الوكالة اليهوديّة مقتنعةً على خلفيّة الصدامات ما بين اليهود والعرب بأنّ «الترانسفير هو الحلّ الوحيد»[٣] لمشكلة بقاء عرب في إطار الدولة اليهوديّة، على أن ينفَّذ بواسطة البريطانيّين. وهذا لا ينفي أنّ بعض تيّارات الصهيونيّة العمّاليّة قد وَجَدتْ ـ لاعتباراتٍ عمليّة تتعلّق بعدم تصوُّرها واقعيّةَ طردِ العرب، أو لاعتبارات إيديولوجيّة يساريّة تتعلّق لديها بمفهوم وحدة الطبقة العاملة اليهوديّة والعربيّة، أو لاعتبارات «أخلاقيّة» تزعم أنّ العامل (المستوطِن) اليهوديّ لا يريد طردَ «أخيه» العاملِ العربيّ بل الإسهامَ معه في بناء المجتمع الاشتراكيّ ـ أنّ الدولة الثنائيّة القوميّة هي الحلّ الأمثل. وقد عُرفتْ «مجموعةُ عمل من أجل سياسة صهيونيّة واقعيّة» بطرح التخلّي عن مبدإ «أرض إسرائيل اليهوديّة» وأن تكون مزدوجةَ القوميّة، إلاّ أنّها انحلّت في حدود عام ١٩٣٣.[٤] ولم يتجدَّد الجدلُ حول الدولة الأحاديّة الهويّة (اليهوديّة) أو المزدوجة القوميّة (العربيّة ـ اليهوديّة) إلاّ بعد قرار مؤتمر بلتيمور الصهيونيّ (١٩٤٢) إقامةَ دولة يهوديّة في فلسطين. ولقد شكّل هذا القرار شرارةَ التوتّر والخلاف في الماپاي، الذي رفضتْ عناصرُه «اليساريّة» الدولةَ الأحاديّةَ الهويّة،

١ ـ أورده مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

٢ ـ أورده مصالحة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢ ـ ٧٣.

٣ ـ المصدر السابق، ص ٤١.

٤ ـ حاجيت ليفسكي، «الصهيونيّة والعودة إلى التاريخ،» **مختارات إسرائيليّة**، العدد ٧٣، يناير ٢٠٠١، ص ٣ ـ ٧.

جرس الإنذار من «الشيطان الديموغرافيّ» العربيّ لم يدقّ في إسرائيل منذ قيامها. كما يدقّ اليوم بمثل هذا الشكل الصاخب والمصيريّ

وتمسكتْ بالدولة الثنائيّة القوميّة. وكان قرار الجمعيّة العموميّة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين قد صدر في ٢٩ ت٢ عام ١٩٤٧، وقد رفضتْه الجامعةُ العربيّة وتعهّدتْ منعَ تحقيقه بالقوّة، في حين قبل به اليهودُ على أساس أن تكون الدولة اليهوديّة قاعدةً إقليميّةً للتوسع في «أرض إسرائيل.» وبدأت المواجهاتُ فور إعلان القرار وتطورتْ على الشاكلة المعروفة إلى الحرب العربيّة ـ الإسرائيليّة في عام ١٩٤٨.

◆ ◆ ◆

كان مقرراً وفق قرار التقسيم أن يبقى في الدولة اليهوديّة حوالى ٦٠٠ ألف عربيّ، يشكّلون نحو ٤٥ بالمائة من سكّانها. غير أنّ حكومة المستوطنين اتّبعتْ سياسةَ تطهير عرقيّ تحت اسم الضرورات العسكريّة الناتجة عن متطلّبات العمليّات الحربيّة. ولقد تمّ هنا تطبيقُ خطة «دالت» قبل نهاية الانتداب البريطانيّ رسمياً بحدود ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨.[١] ووَقَعَ تنفيذُ خطة التطهير العرقيّ بشكلٍ أساسيٍ على عاتق الهاغاناه ولواء البلماح، اللذيْن كان الماپام (حزب العمّال الموحّد) ـ المعروفُ برفضه برنامجَ بلتيمور ودفاعِه عن مبدإ الدولة الثنائيّة القوميّة ـ يسيطر عليهما.

غير أنّ توسع إسرائيل بعد إعلانها «الاستقلالَ» في ١٥ مايو/أيار في المناطق المخصّصة للدولة العربيّة عام ١٩٤٨ اضطرّها إلى تقبّل بقاء حوالى ١٥٠ ألف عربيّ في حدود «الخطّ الأخضر.» وشكّل ذلك أساسَ نشوء «المشكلة العربيّة» في إسرائيل.[٢]

كمن التناقضُ منذ البداية في تعريف الدولة. فلقد عرّفتْها «وثيقةُ استقلال إسرائيل،» التي تلاها بن غوريون في ١٤ أيار ١٩٤٨، بوصفها دولةً يهوديّةً للشعب اليهوديّ في العالم. إلاّ أنّها نصّت على «المساواة التامة في الحقوق اجتماعياً وسياسياً بين جميع رعاياها، من غير تمييز في الدين والعنصر والجنس.» ودعت «أبناءَ الشعب العربيّ، سكّانَ دولة إسرائيل ـ رغم الحملات الدمويّة علينا من شهور ـ إلى المحافظة على السلام، والقيام بنصيبهم في إقامة الدولة على أساس المساواة التامة في المواطنة والتمثيل المناسب في جميع مؤسساتها الموقّتة والدائمة.»[٣] غير أنّها فعلياً أَخْضعتْ حتى عام ١٩٦٦ الأقليّةَ العربيّةَ في إسرائيل لنظام الحكم العسكريّ المباشر، وقامت بتصنيفهم على أساسٍ طائفيّ. وانصبّ الشرهُ الإسرائيليّ على ابتلاع الأرض، فجاءت القوانين السبعة العامة موجّهةً ضد الملْكيّات العربيّة. في تلك الفترة كان التنفس السياسيّ الأساسيّ للأقليّة العربيّة هنا عبر الأحزاب اليساريّة مثل العمل، ومثل الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ الذي هو بالتأكيد أبو شعار المساواة في إسرائيل.[٤] غير أنّ الشكوى ظلت مستمرة من وجود عرب كثيرين في إسرائيل،

١ ـ **الرواية الرسمية الإسرائيليّة، حرب فلسطين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨**، ترجمة احمد خليفة (نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ١٩٨٤)، ص٣٤٧ ـ ٣٤٨.

٢ ـ حول التفاصيل والمجريات التفصيليّة لعمليّة طرد العرب من المناطق التي توسّعتْ فيها إسرائيل، وكانت مخصّصةً للدولة العربيّة، انظرْ: محمد جمال باروت، «مقدّمات لرواية عربيّة عن سقوط الجليل،» مجلة **الحريّة**، عدد ١/٧/ ١٩٩٣ وعدد ١٩٩٣/١١/٧. ومحمد جمال باروت، «سقوط صفد: فاتحة سقوط الجليل،» **الكرمل** العدد ٥٧، ١٩٩٨. ومحمد جمال باروت، «السرديّة السوداء: سقوط الجليل الأسفل،» **الكرمل**، عدد ٥٨، شتاء ١٩٩٩.

٣ ـ «وثيقة استقلال إسرائيل،» موقع **يديعوت أحرونوت** في شبكة الانترنت، نقلاً عن موقع الكنيست.

٤ ـ للتفصيل، انظرْ عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل، رؤية من الداخل** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، ٢٠٠٠).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

وجرى نعتُهم بشكلٍ مبكّر بـ «طابور خامس.» ثم تصاعد عددُ العرب من حوالى ١٥٠ ألف عربيّ عشيّة قيام دولة إسرائيل إلى حوالى مليون ومائتيْن وخمسين ألف نسمة في حدود عام ٢٠٠٠، وهم يشكّلون اليوم حوالى ٢١ بالمائة من عدد سكّان الدولة. لكنّ جرسَ الإنذار من «الشيطان الديموغرافيّ» العربيّ، على حدّ تعبير المعلّق الإسرائيليّ ران إيديليست، لم يدقّ في إسرائيل منذ قيامها كما يدقّ اليوم بمثل هذا الشكل الصاخب والمصيريّ. فاليهود في العالم ١٣ مليون و٣٠٠ ألف نسمة، ونسبتُهم في إسرائيل اليوم لا تتعدى ٨١ بالمائة (أو خمسة مليون وثلاثمائة يهوديّ) من أصل عدد سكّان الدولة (البالغ وفق أرقام دائرة الإحصاء المركزية في ٢٠٠٢/٤/١٥ حوالى ستة ملايين ونصف مليون نسمة). لكنْ يوجد بين المواطنين حوالى مليون (معظمُهم من اليهود) يعيشون بشكل دائم في دول أجنبيّة، ويحمل حوالى ٢٤٥ ألف منهم فقط جوازاتِ سفرٍ إسرائيليّةً صالحةً للسفر. ووفْقَ تعريف «مَنْ هو اليهوديّ،» ثمّة واحدٌ بين كل أربعة إسرائيليّين ليس يهوديّاً. إنّ مصدر القلق يَكْمن في الخوف المتعاظم من ضياع الأكثريّة اليهوديّة في الدولة، وانتهاءِ طابعها كدولة يهوديّة ولاسيّما مع انتهاء موسم الهجرات الكبرى التي كان آخرَها هجرةُ اليهود الروس من الاتّحاد السوفياتيّ السابق. لكنْ إذا أخذنا النسبةَ الديموغرافيّةَ المتوقّعة في حدود عام ٢٠٢٠ في المنطقة الواقعة ما بين النهر والبحر، أيْ دولة إسرائيل في حدود الخطّ الأخضر مع الضفّة الغربيّة وقطاع غزة، فإنّ عدد السكّان سيصل إلى حدود ١٥ مليون نسمة يشكّل اليهودُ منهم نسبةَ ٤٥ بالمائة.(١)

◆ ◆ ◆

تمّ النظرُ دومًا بريبةٍ وتوجُّس إلى الأقليّة العربيّة في إسرائيل، وعوملتْ كطائفة من النزلاء. غير أنّ هذه النظرة لم تتحوّل إلى هلع كيانيّ من تكاثر هذه الأقليّة، وإمكانِ تهديدها الأغلبيةَ اليهوديّةَ الراهنة في الدولة، إلا بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية (انتفاضة الأقصى) وامتدادِها إلى الداخل في ما بات يُسمّى بـ «هبّة أكتوبر،» حيث سقط ١١ شهيدًا فلسطينيّاً. ولعب التهميشُ الاجتماعيّ، والاستثارةُ الدينيّة في دولةٍ تعرّف نفسَها على أساسٍ يهوديّ، دورًا مهمّاً في الهبّة. غير أنّ العامل القوميّ كان أكثرَها حسمًا، وهو ما يفسِّر حرصَ رئيس الحكومة الإسرائيليّة السابق إيهود باراك أمام لجنة التحقيق الإسرائيليّة (لجنة أور) على اتهام التجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ (بقيادة عضو الكنيست عزمي بشارة الذي يَعْتبر نفسَه ممثِّلاً للتيار القوميّ العربيّ في الوسط العربيّ في إسرائيل) باللجوء إلى التحريض القوميّ الذي أدّى إلى المواجهة الدامية بين الشرطة والمُضْربين. ولقد بيّن هذا العاملُ الأخيرُ وحدةَ الشعب الفلسطينيّ في الداخل والضفة والقطاع والشتات، بقدرِ ما واجه المجتمعَ اليهوديَّ الإسرائيليَّ بحقيقة الفجوة التمييزيّة بينه وبين المجتمع العربيّ في الدولة. ودفعتْ هذه المواجهة ابراهام بورغ، رئيسَ الكنيست، إلى القول إنّ «الثغرة السوداء في الديموقراطيّة الإسرائيليّة» هي في طريقة تعاملها مع العرب. لقد قَوَّضتْ هذه المواجهةُ ما يسمّى بـ «التعايش» وأبرزتْ حقيقةَ أنّه «يكاد يكون هناك فصلٌ تامّ بين المجتمعيْن العربيّ واليهوديّ في أماكن السكن. وحتى في المدن المختلطة المزعومة، يعيش معظمُ العرب في أحياء معزولة ومكتظّة

١ ـ جميع هذه المعطيات الإحصائيّة مستمدة من قسم السكّان في موقع **يديعوت أحرونوت**، ومنشورة في الموقع نقلاً عن مصادر حكوميّة وأكاديميّة.

«المجتمع» الإسرائيليّ ليس مستعداً لتسوية تاريخيّة مع الفلسطينيّين، بل هو رهين المستوطنين تماماً

بالسكان.»[1] كما تَقَوّض هذا «التعايش» بين العرب واليهود في الأحزاب اليساريّة نفسها، بما فيها ميرتس وحزبُ العمل بشكل خاصّ: فحزب العمل كان قد استقطب بعد توقيع اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينيّة حوالى ١٦٠ ألف عربيّ إلى عضويته،[2] في حين وصل اليوم إلى درجة الانحلال في الوسط العربيّ.[3]

أدت هذه المواجهة إلى تفعيل لجنة المتابعة العربيّة، التي تضمّ رؤساءَ السلطات المحليّة والأعضاءَ العرب في الكنيست. لكنّها جذَّرت المطالبَ القوميَّةَ لعرب الداخل، وهو ما مثّلتْه حركةُ «اتّجاه» (اتحاد الجمعيّات الأهليّة الفلسطينيّة) التي يرأسها أمير مخّول وتضمّ حوالى ٤٤ جمعيّة عربيّة في عضويّتها.[4] كما أخذ يتواتر طرحُ تمثيل عرب الداخل كعضو مراقب في جامعة الدول العربيّة؛ وهو ما طرحه عبد الوهاب الدراوشة رئيسُ الحزب الديموقراطيّ العربيّ (تأسس في عام ١٩٨٨)، ورائد صلاح زعيمُ الجناح الشماليّ في الحركة الإسلاميّة في إسرائيل. غير أنّ التبلور الأهمّ هو في طرح «الحكم الذاتيّ» للعرب في إطار الدولة، وهو طرحٌ ارتبط بالتجمُّع الوطنيّ الديموقراطيّ (تأسس في عام ١٩٩٦) الذي يطالب ـ في إطار شعار تحويل إسرائيل من دولة يهوديّة إلى دولة لجميع مواطنيها ـ بتحقيق المساواة التامة ولكنْ عبر القَطْع مع الصهيونيّة على قاعدة الاستقلال الذاتيّ.[5] وأمّا الجبهة الديموقراطيّة للسلام والمساواة، بقيادة الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ، فتتمسّك بمبدإ المساواة التامة لكنْ في إطار الاندماج. وبين الاندماج والاستقلال الذاتيّ، يقع الاستقطابُ الأساسيُّ في الخارطة السياسيّة لعرب الداخل، ويتمحور في الاستقطاب ما بين الرؤية الشيوعيّة والرؤية القوميّة العربيّة.

لكنّ المجتمع اليهوديّ الإسرائيليّ، باستثناء بعض «معسكر السلام» المنهار، يبدو بعد الانتفاضة الثانية وهبّة أكتوبر معاديًا بشكلٍ هِستيريٍّ لدمج العرب. غير أنّ الليكود يتبنّى أكثرَ فأكثرَ في حال الضرورة مبدأ مبادلة عرب ١٩٤٨ بسكّان المستوطنات، أو مقايضة بقاء المستوطنين ببقاء العرب في إسرائيل.[6] ومع ذلك، ثمّة إجماع يساريّ ويمينيّ على رفض حقّ العودة للاجئين الفلسطينيّين وعدمِ تقبُّلِ أكثرِ من «لمّ الشمْل» الذي يجري اليومَ الحدُّ منه هو أيضًا.

لقد أثار ذلك كلُّه أسئلةً شائكةً عن إخفاق الدولة في تشكيل هويّة قوميّة إسرائيليّة مندمجة. ويمكن القول إنّ إسرائيل دولةٌ لا أمّة،

١ ـ قارن مع إيليا زريق، «الفلسطينيّون في إسرائيل، ملاحظات نقديّة على تقرير أكاديميّين في الجامعات الإسرائيليّة،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١، ص ١١٤ ـ ١١٥.

٢ ـ عزمي بشارة، حوار وندوة، مجلة **النور**، العدد ١١٣، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٤٦.

٣ ـ برنامج «أسبوع في ساعة»، التلفزيون الإسرائيليّ، القناة الأولى، ٢٠٠١/١٢/٧.

٤ ـ برنامج دردشات (حواري)، التلفزيون الإسرائيليّ، القناة الأولى، ٢٠٠٠/١٢/١٦.

٥ ـ انظر عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل**، مصدر سبق ذكره.

٦ ـ حول ذلك انظرْ مسوّدة خطة وزير البنى التحتيّة الإسرائيليّ، افيغدور ليبرمان، التي يقترح فيها نقلَ عرب من إسرائيل مقابل نقل مستوطنين إلى إسرائيل، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٨، خريف ٢٠٠١، ص٢١٣. وحول وجهة نظر شارون بالمقايضة، انظرْ حديثَه الصحفيّ، **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤٧، صيف ٢٠٠١. أما بشأن خطط الترانسفير لعرب إسرائيل وعرب الضفة والقطاع فانظر الكتاب المرجعيّ الهامّ لنور الدين مصالحة، **إسرائيل الكبرى والفلسطينيّون**، مصدر سبق ذكره؛ وكذلك كتابه، **أرض أكثر عرب أقلّ** (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينيّة، ١٩٩٧).

«المشكلة العربيّة» في فلسطين التاريخيّة: بين الطوبى العلمانيّة والإمكانيّة المسدودة

وإنّها ليست مجتمعًا متماسكًا بل مجتمعات كما كان عزمي بشارة يقول.[1] فهناك في إسرائيل بالفعل «أرخبيل ثقافيّ» يجعله قريبًا من نمط المجتمع الفسيفسائيّ: فإسرائيل منقسمة على المستوى العموديّ إلى أكثر من ستّ وحدات إثنيّة ثقافيّة، يتمركز الاستقطابُ فيها بين اليهود والعرب، وبين اليهود الشرقيّين واليهود الغربيّين، وبين المتديّنين والعلمانيّين، وبين الحريديّين المعادين للصهيونيّة والصهيونيّين، وبين اليمينيّين واليساريّين، وبين التجمُّعات الجديدة القطاعيّة مثل المهاجرين الروس وسائر المجموعات الأخرى. في ضوء المفهوم الفرنسيّ لا تشكّل إسرائيل مجتمعًا بل مجتمعات، لكنها أخذتْ من النمط الفرنسيّ مفهومَ الدولة الأحاديّة الهويّة، في حين قام اجتماعُها الفعليُّ على أساس النمط الأنكلو ـ سكسونيّ بوصفه مجتمعَ مهاجرين استيطانيّين. ويَكْمن الخلافُ بينها وبين الاجتماع الأميركيّ في أنّ العصبيّة الدينيّة للدولة مثبتة هنا قانونيّاً كصفةٍ قوميّةٍ في تعريف الدولة لنفسها كدولة يهوديّة وديموقراطيّة في آنٍ واحد. لكنّ هذا التناقض لا ينفي عن إسرائيل صفةَ المجتمع، بل ينفي عنها صفةَ المجتمع المدنيّ بمعناه المؤمْثل الذي تقوم وحدتُه على المواطنة لا على الانتماء الدينيّ. وهذا لا ينفي في تقديرنا أنّ إسرائيل دولةٌ يهوديّة، لا بمعنى دولة شريعة، بل بمعنى دولة إثنيّة تقوم على مأسسةٍ صلبةٍ لمجتمعٍ مدنيٍّ جمعيّاتيٍّ خصب وديموقراطيّ بين اليهود لكنّه تمييزيّ ضدّ العرب رغم الهوامش الديموقراطيّة المتاحة لهم والتي أخذتْ تتعرّض للهجوم والانتقاص بهدف شطب وجودهم السياسيّ.

يمكن القولُ اليوم إنّ الوعي اليهوديّ الإسرائيليّ قد تدهور بعد اندلاع الانتفاضة باتّجاه الحلول الأسوإ لـ «المشكلة العربيّة»، أي: التلويح بحل الترانسفير عبر تبادل السكّان أو مقايضة وجودهم بالمستوطنين في الضفّة والقطاع، أو خطة الفصل من جانب واحد (وهي الخطّة التي يتصدّرها ما يسمّى بمعسكر السلام في حزب العمل بقيادة ران كوهين)، أو استعادة نظرية السور الحديديّ الجابوتنسكيّة بين اليهود والعرب تحت اسم «الجدار الواقي.» إنّ هذا «المجتمع» ليس مستعدّاً لتسويةٍ تاريخيّةٍ مع الفلسطينيّين، بل هو رهينُ المستوطنين تمامًا. ومن هنا يَطْرح شارون تسويةً مرحليّةً طويلةَ الأمد تتّسق مع فهمه للصراع كصراع مديد وشائك لا يمكن حلُّه اليوم نهائيّاً. فاليمين يَقْبل الحُكْمَ الذاتيّ للفلسطينيّين في الضفّة والقطاع على رقعةٍ تعادل حوالى أربعين بالمائة ممّا هو مرتبط بالسلطة الفلسطينيّة والذي نسبتُه ٤٢ بالمائة. كما يمكن أن يَقْبل تشكيلَ دولة فلسطينيّة منزوعة السلاح ومقطّعة الأوصال ومسيطَرٍ عليها أمنيّاً وعسكريّاً وسياسيّاً، في نوعٍ من بانتوستانات ليست أكثرَ من حكم ذاتيّ منقوص يتولّى إدارةَ الفلسطينيّين نيابةً عن الإدارة المدنيّة (العسكريّة) السابقة. إنّها نوع من حزام أمنيّ فاصل يستعيد نظريّةَ «السور الحديديّ» في فترة الانتداب، ولا يحلّ الصراعَ بل يديمه.

والحقّ أنّ الحلول السلميّة الممكنة لا تتعدّى المشاهدَ الاحتماليّة التالية: دولتان لشعبيْن؛ دولة علمانيّة ديموقراطيّة لجميع مواطنيها تكفّ فيها إسرائيلُ عن أن تكون دولةً يهوديّة؛ دولة مزدوجة القوميّة؛ حكم ذاتيّ؛ دولة موقّتة.

يمكن للمشهد الأول «دولتان لشعبين» أن يشكّل مخرجًا للصراع يُنهي كافةَ المطالب القانونيّة والتاريخيّة، وتَضْمنه الأممُ المتحدة لكونه تنفيذًا لقراراتها. لكنّه لن يلغي الصراعَ بين طرفيْن يَعْتبران الصراعَ صراعَ وجودٍ لا حدودٍ، وهما: الطرف الإسلاميّ الذي لن يَقْبل التنازلَ عن فلسطين التاريخيّة من النهر إلى البحر

١ ـ بشارة، ندوة **النور**، مصدر سبق ذكره.

حلّ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة هو الأنبل والأكثر أخلاقيّة وعدالة، ولو كان العالم صحيح العقل لدَفع باتّجاهه

باعتبارها وقفًا إسلاميّاً؛ واليمين الإسرائيليّ الذي لا يَقْبل التنازلَ عمّا يسمّيه «يهودا والسامرة.» ومن هنا وقوفُ الإسلاميّين واليمينيّين الإسرائيليّين (من دون أن نَخْلط أبدًا مابين المستعمَر والمستعمِر) ضدّ اتفاق أوسلو، الذي اكتمل مأزقُه وانفجر. كما يبدو من الصعب اليومَ التوافقُ على حلولٍ للمشكلات المستعصية، وفي مقدمتها القدسُ واللاجئون. ولن يكون ممكنًا مقايضةُ عرب الداخل بالمستوطنات بقاءً أو تبادلاً. لكنْ قد يكون ممكنًا تطبيقُ صيغة دايتون في البلقان، والاعترافُ ـ على غرار الكيان الصربيّ في جمهورية البوسنة ـ بـ «كيانٍ يهوديٍّ استيطانيٍّ» في الضفّة والقطاع يَخْضع سياديّاً للدولة الفلسطينيّة غير أنّه يتمتّع بعلاقات مميّزةٍ وخاصةٍ بإسرائيل. غير أنّ هذا سيَطْرح تمتُّعَ عرب الداخل بالمميّزات نفسها. ومن الواضح أنّ هذا الحلّ مع مشكلاته ليس راهنيّاً في المدى المنظور.

وأمّا الحكم الذاتيّ أو الدولة الموقّتة، وهما اسمان لحقيقةٍ واحدة، فليسا مقبوليْن فلسطينيّاً. ومن الفداحة أن يتعاطى معهما الفلسطينيّون لأنّهما قد يَخْلقان أمرًا واقعًا جديدًا يتحوّل إلى حقيقة جيو ـ سياسيّة قائمة لا يمكن تعديلُها.

وأمّا الدولة المزدوجة القوميّة فهي تتيح، رغم كلّ ما فيها من تجرُّع للسمّ، حلاً لمعظم المشكلات العالقة في إطارها. وهي ليست مطروحةً على مرمى الرؤية، لكنّها قد تُطْرح من خلال اندراج إسرائيل المزدوجة القوميّة في منظومة إقليميّة شرق أوسطيّة أوسع تقوم على الاندماج أو التكامل في ما يُعْرف بالإقليميّة الجديدة. ولا تشكّل هذه الدولةُ المزدوجةُ القوميّةِ بديلاً بالضرورة للجامعة العربيّة، التي تحوّلتْ بعضُ نُظُمها إلى رؤوس جسر للطبقة الدوليّة المسيطرة، بقَدْر ما يمكن أن تشكّل الجامعةُ جزءًا من تلك المنظومة، يَنْقل مركزَ القرار الإقليميّ العربيّ إلى دول أجنبيّة غير عربيّة. ويَفْترض ذلك حلَّ إسرائيل لمشكلة الأراضي السوريّة واللبنانيّة المحتلة ـ وهو ما ليست إسرائيلُ مهيَّأةً له، لأنّه يتطلّب تنازلَها عن النظرة القوميّة المتصلّبة إلى نفسها كدولة أحاديّة الهويّة وتوسعيّة.

أمّا عودة الفلسطينيّين إلى حلّ الدولة الديموقراطيّة العلمانيّة، التي شكلتْ أساسَ برنامج منظمة التحرير الفلسطينيّة قبل تبنّي الدولة المستقلّة، فهو الأنبل والأكثر أخلاقيّةً وعدالةً بمعنى التسوية التاريخيّة. ولو كان العالمُ صحيحَ العقل لدَفَعَ باتجاهه. غير أنّه يبدو أقربَ إلى طوبى منه إلى مشهدٍ محتملٍ، إذ لا توجد سوى قوى محدودةٍ حاملة له اجتماعيّاً في إسرائيل أو بين الفلسطينيّين. لكنّ المَنْفذ المحتمل لهذا الحلّ هو دولة فيدراليّة في كامل فلسطين التاريخيّة تحلّ مشكلةَ اللاجئين الفلسطينيّين، وتَمْنح الجماعات اليهوديّةَ والعربيّةَ على اختلافها حقوقَها الثقافيّةَ الجماعيّةَ في إطار المساواة التامّة، بغضّ النظر عن العِرْق أو المعتقد أو الدين أو الأصل، وتعترف بأنّها دولة نهائيّة لمواطنيها لا ليهود العالم بأجمعهم. وإلاّ فإنّ الصراع ما بين الديموغرافيّة والديموقراطيّة سيَفْرض نفسَه على إسرائيل خلال العشرين سنة القادمة، سواء ارتضت بتسوية تاريخيّة تبقيها داخل حدود الخط الأخضر أو ظلّت محتلةً للفلسطينيّين.

وأمّا صراع إسرائيل مع العالم العربيّ فلن يتوقّف، ويمكن أن تبقى فيه ـ كما رأت كارين آرمسترونغ ـ دولةً من طراز القلاع الصليبيّة القديمة التي لم يبق منها سوى ما تديره مصالحُ الآثار اليوم في المنطقة. لقد ادّعت الصهيونيّةُ أنّها أعادت «الشعبَ اليهوديَّ» إلى التاريخ كـ «شعبٍ طبيعيّ،» لكنّ عليها أن تعترف اليوم بأنّ دولتها لم تكن ولم تصبح وقد لا تستطيع، إذا ما ظلت كذلك، أن تكون دولةً طبيعيّةً في المنطقة.

حلب

محمد جمال باروت

كاتب وباحث سوريّ